رسائل إلى المحرر

المجلس المذهبي ووقف المتين

تعقيباً على التقرير المنشور في «الأخبار» أمس، تحت عنوان «معركة جنبلاط الحقيقية: سلب أوقاف المتين»، جاءنا من أمانة سرّ المجلس المذهبي لطائفة الموحدين الدروز، التوضيح الآتي:

1- سبق وأكد بيان المكتب الإعلامي لمشيخة العقل والمجلس المذهبي بتاريخ 2019/4/19 أن وقف دروز المتين هو وقف خاص بموجب مضبطة وقفية نظمت عام 1289 هجري الموافق فيه عام 1872 ميلادي والمصدق عليها من قبل سماحة شيخي العقل آنذاك، وأن إدارته يتولاها أبناء البلدة من خلال لجنة تشكل بقرار من سماحة شيخ العقل وبعد موافقة لجنة الأوقاف العامة، وفقاً لأحكام قانون تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز الصادر عام 2006 وبناءً على عريضة توافقية موقعة من الأهالي تقترح أسماء ومهام كل عضو، وهذا ما يسري على كافة لجان الأوقاف الخاصة والعائلات، ويتدخل المجلس المذهبي عند الخلاف وتعطيل عمل اللجنة فيشكل لجنة مؤقتة لضمان استمرارية عمل الوقف وحفظ حقوقه وحقوق الغير. وعلى هذا الأساس شكلت اللجنة الأخيرة.

2- إن ما ورد في التحقيق تضمن وقائع ومزاعم وافتراءات غير صحيحة، فلجنة وقف دروز المتين هي من يتولى إدارة واستثمار العقارات وتوقيع عقود الإيجار وجباية عائداتها، وتنفقها في بلدة المتين وفقاً للأصول، وتحدد وحدها المصارف التي سيتم التعامل معها، وذلك وفقاً للقوانين المرعية الإجراء.

3- ننفي نفياً قاطعاً تلقي اللجنة الاجتماعية في المجلس المذهبي لطائفة الموحدين الدروز أي تبرعات من أي نوع كانت من لجنة وقف دروز المتين كما يزعم التحقيق المنشور.

4- أما الدعاوى أمام القضاء، فإننا نؤكد استقلاليته وامتثالنا لأحكامه، وحقنا في تقديم المراجعات وفقاً للأصول القانونية.

5- بعيداً عن محاولات التجني والافتراء المعروفة الأهداف والخلفيات التي تتناول كلاً من سماحة شيخ العقل والمجلس المذهبي لطائفة الموحدين الدروز وتخرج عن الأصول والتقاليد، فإننا مستمرون بعملنا من أجل تحقيق الصالح العام لجميع أبنائنا.

أمين سر المجلس المذهبي
المحامي نزار البراضعي

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

ضريبة الفوائد إلى 10٪: النموذج السويسري أجدى

من جملة ما هو مطروح في مشروع موازنة 2019، رفع الضريبة على الفوائد من 7٪ إلى 10٪. يكاد هذا الاقتراح يكون الطرح الجدي الوحيد في المشروع، إلا أنه أتى ناقصاً، إذ لا مبرّر لأن تكون هذه الضريبة متدنية مقارنة بضريبة دخل الأفراد والشركات. كذلك فإن هذه الضريبة غير تصاعدية، أي إن النسبة نفسها تُفرض على صغار المودعين كما على الكبار منهم. الذريعة الرئيسية لهذه «المساواة» المجحفة هي السرية المصرفية. في سويسرا، حيث «ملوك السرية»، قانون أكثر عدالة، ويمنح الخزينة إيرادات إضافية

محمد وهبة

إذا تنازل المودِع عن السرية المصرفية، تقلّ معدلات الضريبة على الفوائد التي يحصّلها(هيثم الموسوي)

الأزمة التي يمرّ فيها لبنان تستوجب تصحيحاً ضريبياً يعوّض نوعاً من الخسائر والأعباء التي تكبّدها الاقتصاد اللبناني بشقي الإنتاج، أي الشركات والعمال. فهؤلاء يقدّمون قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، خلافاً للأموال المودعة في المصارف والتي تقتصر الإفادة الوحيدة منها على تمويل الدين العام المربح جداً للمصارف ولكبار المودعين.

يقول الوزير السابق شربل نحاس، إن «ملوك السريّة المصرفيّة» في سويسرا، عرفوا كيف يستفيدون منها. ففي سويسرا، تخضع الفوائد لضريبة بمعدل 30%، إلا أن هذه الضريبة لا تنطبق على ادخارات المودعين إذا تنازلوا عن السرية المصرفية (والتنازل هنا لا يكون مطلقاً، بل يكون لسلطة الضرائب في وزارة المال وحدها حق الاطلاع على ما يجنيه المودِع). ففي الحالة الثانية، تُحتسب أرباح الفوائد من ضمن الدخل الفردي الذي تُفرض عليه ضريبة موحّدة تصاعدية وفق شطور. أما في لبنان، فيخضع صغار المودعين وكبار المودعين لضريبة متدنية وبشكل متساو.

والأسوأ من ذلك، أن هذه الضريبة منخفضة، مقارنةً بالضرائب التي تطاول القطاعات المنتجة، سواء الشركات أو العمل. «كل أشكال الإنتاج في لبنان تخضع لضريبة. بعضها تصاعدي مثل ضريبة الدخل على الرواتب والأجور التي تصل إلى 25% وفق الاقتراحات المقدمة ضمن مشروع موازنة 2019. وبعضها الآخر غير تصاعدي مثل ضريبة الأرباح التي جرت زيادتها في السنة الماضية من 15% إلى 17% والتي تلحقها ضريبة بمعدل 10% على توزيع الأرباح، ليرتفع إجمالي العبء الضريبي عليها إلى 25%. لكن ضريبة الفوائد كانت 5% منذ عام 2003 حين استحدثت هذه الضريبة، ثم رفعت عام 2017 إلى 7% وألغي الإعفاء الذي كان ممنوحاً للمصارف عليها، وباتت تُفرَض على المصارف بدلاً من أن تحسم من ضريبة الدخل». وطوال 14 عاماً كانت المصارف تحظى بامتياز يعفيها من ضريبة الفوائد. وأُلغي هذا الامتياز إبان البحث عن تمويل كلفة سلسلة الرتب والرواتب، فأقرّ مجلس النواب في نهاية 2017 تعديلاً على القانون 64 يلغي هذا الإعفاء صراحة.

> يجب رفع ضريبة الفوائد إلى معدلات ضريبية مساوية للمعدلات المفروضة على الإنتاج

استعملت ضريبة الفوائد كأداة لتعزيز إيرادات الخزينة. وعُدَّت هذه الضريبة وتعديلاتها تطوّراً لافتاً في النظام الضريبي لتصحيح التركّز المرتفع في الثروة، لكنه بقي تصحيحاً ناقصاً يساوي بين أصحاب الودائع الكبيرة وأصحاب الودائع الصغيرة.

انطلاقاً من التجربة السويسرية، يعتقد نحاس أنّ الأجدى بالسلطة أن تذهب في اتجاه تصحيح ذي معنى اقتصادي واجتماعي، فتعمد إلى رفع ضريبة الفوائد إلى المعدلات الموازية لمعدلات الضريبة على الدخل، سواء كان أجراً أو أرباحاً، وأن تحدّد إعفاءات معينة من هذه الضريبة. «من يضع أموالاً في لبنان للاستفادة من السرية المصرفية، لن يهرب، لكن يجب أن نفرض عليه دفع كلفة هذه الاستفادة. ومن يصنّف «معتَّراً» يُفتح المجال أمامه للاستفادة من الإعفاء من هذه الضريبة مقابل رفع السرية المصرفية عن حساباته»، يقول نحاس.

في الواقع، ليس الأمر اختراعاً لبنانياً، لكن الدول تفرض هذه الضريبة بما ينسجم مع رؤيتها الاقتصادية. في لبنان العكس يحصل. «هذا البلد فيه مستوى مرتفع من التركز في الودائع، وهذا الأمر يجب أن يؤخذ كمؤشّر جدي على المستوى الذي يعيشه المقيمون في لبنان، فضلاً عن أنه يقتضي أن يكون تسديد الضريبة استناداً إلى نوع الدخل وطريقته»، وفق نحاس.

وكدليل على ذلك، يتطرق نحاس إلى الواقع الحالي: إن ارتفاع معدلات الفوائد زاد إيرادات ضريبة الفوائد، لكنه أدّى أيضاً إلى اتساع الفجوة الضريبية. فمن كان يحصل على فائدة بمعدل 5% على وديعته بالدولار، يبقى له منها بعد اقتطاع ضريبة الفوائد بمعدل 7% نحو 4,65% كـ«فوائد صافية» على الوديعة. لكن بعد ارتفاع أسعار الفوائد بات المودع يحصل على 10% مقابل وديعته، ما يبقي له بعد اقتطاع الضريبة 9,3% كـ«فوائد صافية».

وعلى سبيل المثال، إن الوديعة بقيمة 100 ألف دولار ستحصل من فائدة الـ4,65% على ما قيمته 4650 دولاراً سنوياً، فيما تحصل على 9300 دولار إذا كانت الفائدة 10%. أما إذا كانت الوديعة بقيمة مليون دولار، فإنها ستحصل على 46500 دولار على الفائدة المتدنية، وعلى 93000 دولار بعد ارتفاع الفائدة.

أين العدالة في توزيع العبء الضريبي؟ ألا يفترض أن أصحاب الودائع الكبيرة يمكنهم تحمّل ضريبة أعلى على دخل يأتيهم بسهولة ومن دون أي قيمة مضافة في الاقتصاد؟ ألا يجب أن تؤخذ إحصاءات تركّز الودائع بالحسبان بما أنها تشير إلى أن 0,86% من مودعي المصارف يملكون ودائع تفوق 87 مليار دولار مقابل 59% من المودعين الذين يملكون نحو 1 مليار دولار؟

المساواة بين هاتين الشريحتين من المودعين ظالم. صغار المودعين هم في غالبيتهم أجراء في القطاع العام والخاص ومن صغار الكسبة الذين يدخّرون جزءاً قليلاً من مداخيلهم بهدف توفير التعليم الجامعي لأولادهم، أو للاحتياط في مواجهة الأيام السوداء. في المقابل، إن كبار المودعين ينفقون من الفوائد المحصلة على ودائعهم على السياحة والسفر وشراء السلع الكمالية الباهظة الثمن وعلى رفاهيتهم المطلقة التي لا يحتاجون أصلاً لأن ينفقوا عليها من عمليات تحويل المال العام إلى مال خاص، بل يكفيهم الإنفاق عليها من مداخيلهم.

هذه ليست ثغرة بسيطة في النظام الضريبي، بل خطأ فادح يمكن معالجته من خلال النموذج السويسري. لكن كيف يصبح الأمر مع اقتراح رئيس الحكومة سعد الحريري إعفاء المصارف من هذه الضريبة، أي إعادة الامتياز إليها؟ الحريري اقترح في ورقة مقدّمة للقوى السياسية، أن يوافق على رفع الضريبة من 7% إلى 10% مقابل إعطاء «حق الحسم للمصارف»، أي حق حسمها من ضريبة الأرباح. بمعنى آخر، هو يقترح إعفاءها من هذه الضريبة التي سيتحملها في هذه الحالة المودعون حصراً. وإعفاء المصارف إلى جانب الامتناع عن تشطير الضريبة بحسب قيمة الودائع، سيؤدي تلقائياً إلى زيادة في تركّز الثروة بين شرائح المجتمع اللبناني، ما سيتيح للمصارف ولكبار المودعين من مراكمة الثروة التي جمعوها بفضل النظام الضريبي السائد. سيحصل كبار المودعين على مبالغ هائلة من الفوائد المصرفية على أموالهم، وخصوصاً في ظل ارتفاع معدلات الفوائد إلى أكثر من 18% على ودائع الليرة وأكثر من 10% على ودائع الدولار في بعض الحالات. هذه المبالغ سيعاد توظيفها كودائع منتجة للفوائد... وهكذا دواليك. أما أصحاب الودائع الصغيرة، فسيستعملون الناتج من الفائدة على ودائعهم لتلبية حاجاتهم الأساسية المتنامية في ظل الأوضاع الصعبة، وستستنزف الضريبة جزءاً من قدراتهم بما يؤدي إلى استنزاف أصل ودائعهم.

في ظل هذا الواقع، هناك من يقول للناس: سنزيد تركّز الثروة بأيدي القلّة وإفقار الآخرين! فالهدف من اقتراح الحريري، إذا ما أُقرّ، تجنيب المصارف تسديد حصّتها من الضريبة، ما سيفوّت على الخزينة مبلغاً يفوق 600 مليون دولار. وفي المقابل سيُحمَّل المودعون كامل قيمة هذه الضريبة، بما تقدَّر قيمته بنحو 1,3 مليار دولار تصيب صغار المودعين بالمعدل نفسه الذي يصيب كبار المودعين.

تقرير

هل يقود العسكريون انتفاضة في القطاع العـام؟

انتفاضة المتقاعدين العسكريين في جولتها الجديدة تكبر. الخطوة التحذيرية في 16 نيسان الماضي بقطع الطرقات في بعض المناطق انتقلت، أمس، إلى قلب بيروت مع محاصرة مرفقي المرفأ ومصرف لبنان، وستستمر بتصعيد تدريجي يتمثل بتطويق مجلس الوزراء، ومن ثم مجلس النواب، والتوجه في اليومين المقبلين «للتخييم» في ساحة رياض الصلح، وصولاً إلى «الطوفان» لمواجهة المسّ بالرواتب التقاعدية وبالطبابة و«التجهيزات العسكرية». والتعبير استخدمه المتظاهرون، للإشارة إلى عدم وجود سقف للانتفاضة التي «لن تتوقف ما لم تصدر إشارة واضحة إيجابية بسحب الحسم على رواتب العسكريين من التداول»، بحسب قول العميد المتقاعد مارون خريش.

> نادر: أهدافنا المقبلة ستبقى سرية، علماً بأنّ قصر بعبدا ليس أحدها

بعض الضباط المنضوين ضمن الهيئة الوطنية لقدامى المحاربين باتوا يقدمون أنفسهم كقادة جدد للتحركات الاجتماعية استناداً إلى «وهرتنا»، بحسب تعبير العميد المتقاعد سامي الرماح. واللافتات المرفوعة حملت عبارات جامعة مثل «الشعب يريد وقف الفساد، سنواصل التحرك حتى لا يبقى أي إذلال للمواطن». وكان المتقاعدون العسكريون قد وجهوا دعوات إلى جميع قطاعات الموظفين، والأحزاب السياسية، للنزول إلى الشارع بلا أعلام حزبية، ليس لمؤازرتهم في تحرّكهم، بل للمطالبة بالحقوق المهدورة لكل الشعب اللبناني.

تحمس الرماح لوصف مكان التجمع بـ«ساحة الربيع اللبناني»، معرباً عن نية الهيئة الوطنية لاستعادة مشهد التنسيق النقابي، بالنظر إلى أنّ مروحة المشاركة تتوسع، ولا سيما بعد انضمام مكونات من الحراك المدني وأساتذة من الجامعة اللبنانية.

التخفيضات المطروحة للعسكريين حسم من 15 إلى 20% من الراتب التقاعدي، حسم 3% من بدلات الطبابة وإلغاء «التجهيزات العسكرية». ووفق الرماح، هذه التجهيزات هي عبارة عن بدل ألبسة وبدل سائق وغيرها (متممات للراتب تشكل 50% منه) «وكان يجب أن تدخل في صلب الراتب التقاعدي، لكن لم يدخلوها بحجة أنها ستضخم المبلغ، واليوم يريدون أن يلغوها». وفي اليوم الأول لمناقشة مشروع الموازنة في مجلس الوزراء، بدا شارع الحمرا مقطّع الأوصال، إذ أقفل المتظاهرون مداخل مصرف لبنان، منذ السادسة صباحاً، ومنعوا الموظفين من دخوله، وإن تسلل بعضهم باكراً. الهدف من هذا التوقيت، بحسب الرماح، «الإرباك وتعطيل عمل المقاصة المالية العالمية». بعدها، سار المعتصمون أمام مصرف لبنان في تظاهرة باتجاه ساحة رياض الصلح وسط بيروت إلى مديرية الواردات التابعة لوزارة المال في بشارة الخوري، ومن ثم عادوا إلى مكان تجمعهم الرئيسي. والتجمع المركزي الثاني كان أمام مرفأ بيروت، باعتباره «مغارة علي بابا وأكبر مزاريب الهدر»، كما قال العميد المتقاعد جورج نادر، مشيراً إلى «أنّ أهدافنا المقبلة ستبقى سرية وتُعلن في حينه، علماً بأنّ قصر بعبدا ليس أحد الأهداف». وتوزع المتقاعدون فرقاً على المداخل ومنعوا الدخول والخروج من المرفأ وإليه. وحصل إشكال بين المعتصمين وأحد العناصر في الجمارك الّذي حاول اختراق المكان بسيارته، إلّا أنّ المجموعة قطعت طريقه وتدخّلت قوى الأمن لإبعاده.

مصادر الهيئة الوطنية لقدامى المحاربين نفت ما ورد على مواقع التواصل لجهة أنّ هناك وجهتي نظر مختلفتين كلياً في صفوف العسكر المتقاعدين (أي أنّ البعض يصرّ على الخطوات التصعيدية الكبرى في الشارع، في حين أن البعض الآخر يفضل اعتماد التصعيد التدريجي)، بدليل أن خطة الهيئة هي التصعيد التدريجي.

هيئة المحاربين حدّدت أربع طرق لاستعادة قيادة الدولة هي: عدم الاقتراب من رواتب الموظفين وتعويضاتهم، رفع السرية المصرفية عن حسابات كل المتعاطين بالشأن العام، إلغاء الحصانات عن كلّ الناس، وإقرار قانون استعادة الأموال المنهوبة، باعتبار أنّه «يمكن تأمين الإيرادات للموازنة ولسد العجز من خلال التفتيش عن طرق تخفيف الهدر والفساد».

إضراب عام!

على خط موازٍ، قرر اتحاد النقابات العمالية في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة، عقب جلسة طارئة عقدها برئاسة رئيس الاتحاد العمالي العام بشارة الأسمر، الإضراب العام والإقفال التام في جميع المؤسسات العامة والمصالح المستقلّة غداً وبعد غد، والسبت في 4 أيار بالنسبة إلى المؤسسات الّتي تمارس عملها في هذا اليوم. وأعلن رفضه المطلق للمساس بالرواتب والتقديمات الخاصة بالعاملين في المؤسسات العامة والمصالح المستقلة والإدارات العامة كافّة، تحت أيّ مسمّى أو ظرف أو ذريعة، وكذلك المساس بفوائد ديون الضمان المتوجّبة في ذمّة الدولة، ما يهدّد تعويضات العمال».

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

متقاعدو الهيئة الوطنية
بشري - الكورة - تنورين
لن نسمح بنهب حقوقنا
حقنا خط أحمر

مقالة

دمشق وبيروت: التدهور الاقتصادي في بلاد الحرب والسلم

هيام القصيفي

من زار دمشق في الآونة الاخيرة يدرك تماماً تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي تترك آثارها السلبية على الواقع المعيشي، ومن يراقب تطوراتها السياسية والعسكرية، يعرف أن سوريا اليوم رغم هدوء المعارك في شكلها الواسع والعريض، وانسحاب عناصر «تنظيم الدولة الإسلامية» لا تعيش على إيقاع مستقبل موعود بالازدهار القريب.

كان يمكن وقفَ المعارك وانتهاءَ داعش، أن يجعلا من سوريا اليوم على طريق الخروج من أزماتها الطويلة، وسنوات الحرب الثمانية. لكن ما حصل هو العكس. فالمراوحة التي تعيشها أخطر وأهم من أي تطور إيجابي أو سلبي. لأنها دخلت في نفق الانتظار الذي سبق أن دخله لبنان لفترات طويلة خلال سنوات الحرب، مع دخول عامل أساسي ومختلف عن لبنان، يتعلق بوجود دولتين أجنبيتين بموافقة رسمية على أرضها، هما إيران ومعها حزب الله، وروسيا، وتضارب مصالحهما؛ فضلاً عن الوجود العسكري الأميركي ومعه الفرنسي والبريطاني، والوجود التركي، والاحتلال الإسرائيلي للجولان. خطورة ما تمرّ به سوريا في الوقت الراهن، أنها في اللحظة التي كانت تستعد فيها لمرحلة الإعمار، وقد بدأ النظام يرفع صوته ليفرض شروطاً على هوية شركات الإعمار وأصحابها، ظهر الخلاف الروسي الإيراني، وبدأت تتسرب انباء التجاذب بينهما على تقاسم المصالح الاستراتيجية على الأرض السورية، في وقت تتجه فيه موسكو أكثر فأكثر إلى إظهار علاقاتها الجدية مع إسرائيل. وبين محاولات طرح تسويات سياسية على بساط البحث، تتحول سوريا أسيرة الستاتيكو العسكري والسياسي، والتجاذب الإقليمي والدولي حولها من تركيا والعراق ودول أوروبا، إلى واشنطن التي رفعت مستوى شروطها حول مصير نظامها وفرض عقوبات لمنع إعمارها سريعاً، فيما تنصرف إلى الإعداد لصفقة القرن. ليضاف إلى ذلك الحصار الاقتصادي، الذي تحدث عنه الرئيس السوري بشار الأسد مراراً في الآونة الأخيرة، والأزمة المعيشية والمرجحة للتفاقم، مع دخول عناصر جديدة في إطار حملة الضغوط الدولية، ليس أقلها قرار الأردن حظر استيراد أكثر من 150 صنفاً من المنتجات السورية، رغم تبريرات عمان المتعلقة بمبدأ المعاملة بالمثل، لحجب سوريا بضائع أردنية.

على إيقاع الاقتصاد السوري المترهل، كان لبنان يأمل قبل أشهر، في استعجال متسرع لدى بعض القوى الأساسية، أن ترتد عليه الاندفاعة العربية والأوروبية لإعمار سوريا، فيكون منصة انطلاق لهذه الحملة، مستفيداً من الشركات الغربية، أو العربية، التي ستكون مقراً له لتنطلق أعمالها إلى سوريا، ودخول لبنان رسمياً وعبر شركات أو شخصيات، على خط الإعمار. وكذلك كان يعوّل على أن يتحول الإعمار دافعاً أساسياً للنازحين السوريين وعودتهم إلى بلادهم للعمل والمشاركة في نهضتها، ما يساهم تلقائياً في خفض أعدادهم فيه.

ما يحصل اليوم، أن أوضاع لبنان الاقتصادية انقلبت دفعة واحدة. أساساً، كان يعيش منذ ثماني سنوات على إيقاع الحرب السورية في قضايا الإرهاب والنازحين. لكن العبء الاقتصادي كان أشد وقعاً مع إقفال المعابر الحدودية التي كانت تصل لبنان بالدول العربية، وازدياد أعداد النازحين. وكان يأمل أن يؤدي تحسن وضع سوريا إلى استعادة لبعض من نشاطه الاقتصادي. لكن العكس حصل، فلا الإعمار الموعود حطّ رحاله في سوريا، ولا الشركات الغربية والعربية اندفعت في مغامرة اقتصادية، ما دامت واشنطن دخلت في مرحلة التحذير الجدي لدول أوروبا من مغبة المسارعة إلى ضخّ استثمارات في سوريا، وبدء الإدارة الأميركية حملة تصعيد العقوبات على إيران، ما ينعكس حتماً على وضعها في سوريا. لا بل إن الأزمة الاقتصادية السورية المتفاقمة تدريجاً، ارتدّت على لبنان حتى في الأمور اليومية اليومية بتنشيط حركة تهريب المحروقات وكثير من البضائع من لبنان إلى سوريا، ورفع الدعوات إلى تفعيل التصدير لسوريا من جانب حلفائها. وترافقت هذه الإحباطات مع انفجار المشكلات الاقتصادية والمعيشية في الرواتب والموازنة ومشكلات اجتماعية بالجملة، مع حملة مالية تتعلق بوضع الليرة، بعد أزمات النفايات والبيئة والكهرباء وتعثر تأليف الحكومة. هذا الوضع المرشح للتفاقم في ظل تعثّر إدارة الأزمة الاقتصادية، بتعدد رؤوسها، جعل لبنان أمام مشكلة لم يشهد لها مثيلاً حتى في أحلك سنوات الحرب. إذ لم يبق أمامه سوى النفط ليعوّل عليه، وهو ملف طويل الأمد لاستخراج نتائجه ومفعوله الإيجابي، فيما دخلت أميركا وإسرائيل على الخط، ووضع شروط محكمة حوله.

لا يملك لبنان من الإحاطة الاقتصادية الغربية سوى أمرين: النازحون وسيدر المعلق على الموافقة الأميركية والإصلاحات المنتظرة فرنسياً، ومساعدات واشنطن للجيش. والأموال المتدفقة من الجهتين، لا تنتج اقتصاداً مزدهراً ولا يضخان تفاؤلاً في الوسط الاجتماعي، لأن المساعدات تصبّ في خانات محددة ولدى قوى سياسية محددة، وليس لتحسين الوضع الاقتصادي الذي يزداد هشاشة. تقول إحدى الشخصيات السياسية البارزة إن لبنان يعيش حالياً في مثلث روسي - أميركي وصيني، في إطار التنافس على الاستثمار السياسي والاقتصادي في لبنان. لكن الواقع أن هذا المثلث ليس معزولاً عن انحسار الضخ الاقتصادي والمالي الخليجي، ومعه آثار القمة العربية الاقتصادية، وحتى الضخ الإيراني بفعل العقوبات الأميركية، وليس معزولاً عن سوريا التي تخضع للتجاذب ذاته، ما يجعل اقتصاد لبنان يرتبط بما يحصل عندها. لكن هذا الجانب لا يبرر للسلطة القائمة، وهي نفسها منذ سنوات، أنها أغفلت المشكلات المحلية وتركتها تتفاقم لأشهر طويلة، وتصبح جزءاً من المشكلة الاقتصادية العامة. فلا النفايات ولا الكهرباء ولا الرواتب ولا الفساد والهدر ملفات سورية أو أميركية أو إيرانية. لكن المشكلة أن كلام المسؤولين عن حلول لها في الأيام الأخيرة، بات يشبه الكلام عن حل لحرب سوريا وصفقة القرن والصراع العربي الإسرائيلي.